اللمحة الإنسانية للحياة / اتجاه الإنسان لذاته

(إن لنفسك عليك حقا)، يبحث معظم البشر نحو الحق المادي للذات أكثر من أي حق آخر، حتى أن خوف الإنسان نحو نقص الحق المادي وأكتب هنا عن توفير هذا الحق للنفس من قبل الإنسان لا من قبل من حوله، نجد أن هذا الخوف أكبر من خوفه على حق معنوي، فنادرا نجد الإنسان يخشى على نفسه من الجهل، كما يخشى على رزقه وعلى عمله فذلك الأمر لا يعد ضروريا بين كثير من البشر، إذ يكفيهم من الأمر ما يبقيهم على قيد الحياة، وليس ما يبقيهم في مسارات الحياة وطرقها.

إن سلوك الإنسان نحو توفير قوته المعرفي ضئيل فيلجأ على أكثر أساليبه للإشباع المعرفي نحو التقليد والاكتفاء بجهود الآخرين المعرفية، وهذه الحالة تتفرع لأشكال عدة بل ليس يندرج تحتها الجاهل فقط، بل (المعرفي الناقل) أيضا فنجد مثلا من يحاول أن يبني ثقافته في فكرة على نمط فكر شخص ما وهو أشبه بتقليد المذاهب.

لكن حالة الإنسان مع الجهل الذي يبنيه على وهمه المشبع بالانشغال بالبحث عن أولويات العيش لا أولويات البقاء الوجودي بحاجة إلى مفاهيم جديدة لمعالجتها، إذ أن جاهلا واحدا قد يسبب مشكلة ما بين مجتمع علمي فكيف بمجموعة متسلسلة من الجهل.

كما أن جهل الذات أكبر مشكلة شخصية تواجه الإنسان، فلا يعلم حقيقة ذاته ولا مسارات توجهاته.

إذ أن هناك فرق كبير بين حق الجسد ومنه حق العيش وسلامته والبحث عن الرزق، وبين حق النفس ومنه العلم والتفكير والتثقيف.

ونجد أن الكثير من الآيات التي تطرقت للنفس في القرآن جعلت النفس ملحقة على الحقوق التي تعين الإنسان في حياته (ونفس وما سواها × فألهمها فجورها وتقواها).

إن معرفة الإنسان لذاته واتجاهه نحو فهم نفسه لهو أهم الأشياء التي يفعلها الإنسان لرحمة نفسه في الحياة، فمتى ما جهل الإنسان حقا من حقوقه فقد جنى على نفسه جهلا، كما أن القضية ليست معرفة جنس هذا الحق، بل معرفة كيف تحصيله واستثماره.

كما أن محاولة الإنسان لنخل ذاته وإخراجها عن النمط التقليدي إلى نمط التفكير والتثقيف يجعل الإنسان يعيش واقع وجوده، وربما هذا المقال جزء من مقولة ديكارت الشهيرة (أنا أفكر، إذن أنا موجود)، وقلت أنها جزء إذ أن توضيح هذه الجملة بحاجة لمقال آخر قد نخلص منها بشيء مما سبق، وقد سبق في هذا المفهوم ديكارت، أبو حامد الغزالي في أن الإنسان إذا عرف نفسه فقد عرف ربه، فوعي الإنسان لذاته من أهم المراحل التي يعي بها كل ما حوله.

كتبه : فهد فاتك

المشاعر المقدسة وتصاريح الحج

إن الاستعداد للحج ليس وليد الساعة ، وإن الاستعدادات لحج العام الحالي بدأت منذ شهر ذي الحجة من العام الماضي ولا تزال مستمرة حتى اليوم وإنه على الرغم من تحدثه مع الكثير من المسؤولين عن المجتمعات البشرية في العالم ومع المسؤولين عن السياحة وتنظيمها في أنحاء العالم إلا أنه سمع منهم جميعا أنه لا شيء يوازي ما يحدث في موسم الحج على الأراضي المباركة وأنهم يريدون من المنظمين للحج أن يشرحوا لهم كيف يتم التنظيم في مثل هذه المناسبات حتى يستفيدوا منها قبل أن يتم سؤالهم عن كيفية الاستفادة من تجربتهم .

ومن المفروض على المواطنين اتباع أنظمة وزارة الداخلية بطريقة صحيحة حاملين للتصاريح في

نزار عبداللطيف بنجابي

ظل أن المشاكل الكبيرة تحدث من المقيمين والمواطنين الذين يصرون في كثير من الأحيان على الحج من دون تصريح ومن دون إشعار الجهات المسؤولة معتقدين دوما أنهم يستطيعون تجاوز الأنظمة إما بحسن نية أو بتحايل على الأنظمة مطالبا الجميع بالتقيد بالأنظمة محذرا بأن التنظيمات سوف تنفذ بكل دقة وحزم .

وعلمنا أن أسعار الخدمات التي تفرضها مؤسسات حجاج الداخل تعتمد على العرض والطلب من ناحية ومن ناحية ثانية فإن الأسعار تشمل عدة أيام ولما تم مقارنتها مع ما يقدم مع أسعار الفنادق خارج منطقة المشاعر المقدسة اتضح أنها أسعار غير مكلفة أما الأسعار العالية فهي تفرض على من يرغبون في خدمات مميزة ويكونوا قادرين على تحمل تكاليفها .

وأكد أنه لا بد من إعادة النظر في وضع الجمعيات الخيرية وتنظيم أعمالها ومواقعها حتى الوسيلة التي تقدم من خلالها تلك الجمعيات خدماتها للحجاج خاصة أننا في مرحلة يجب أ، تكون طريقتنا وأسلوبنا فيها أرقى حضاريا في تقديم الخدمات والمساعدات للحجاج .

وإننا دائما نلتمس الأعذار لمخالفة الأنظمة والأسباب لها بالرغم من أن هناك نظاما واضحا للاستقدام ولذلك لا يمكن تجاوز الأنظمة ليتم استغلال العمالة غير النظامية في البلاد وتخالف الأنظمة باستقدام تلك العمالة ومن ثم نأتي في ظروف حرجة مثل موسم الحج ونحرج الجهات المسؤولة عن تنظيم الحج وإنني أعتقد أن هذا الأمر غير مقبول لأي سبب من الأسباب ويجب أن نحترم الأنظمة ونستقدم العمالة النظامية وأما إذا كان هناك نظام معيق فيجب أن نغير النظام ولكن لا نتحايل على الأنظمة بسبب أنها لا توفر لنا ما نريد واعدا أن يخضع موضوع العمالة إلى دراسة سيستفاد من نتائجها خلال الأعوام المقبلة .

إن في الحج تحدث ثلاثة متغيرات في كل عام وهي العاملون في الحج والقوة الأمنية المشاركة والحجاج أنفسهم وإن تلك المتغيرات الثلاثة تجعل الجميع يتعاملون مع تجربة جديدة تؤدي في الغالب لحدوث بعض السلبيات مضيفا أن الحجاج غير النظاميين قاربوا في عددهم على المليون حاج وغالبيتهم من المقيمين .

وأما السعوديين فتكمن مخالفتهم في نقل المخالفين للأنظمة مبينا أنه ليس من المواطنة أن يساعد المواطن السعودي المتخلفين للدخول إلى المشاعر في ظل أن عدد المخالفين للأنظمة السعودية قليل ويمكن السيطرة عليه فيما كانت المشكلة مع المخالفين من غير السعوديين الذين يتسببون كل عام في ظاهرة الافتراش في المشاعر المقدسة .

وللأسف الشديد إن الذين ينقلون غير النظاميين للمشاعر هم خائنون للأمانة الوطنية في ظل مساعدتهم للمجرمين بدخول المشاعر المقدسة والإساءة إلى البلد من خلال الإساءة للجهود المبذولة في موسم الحج .

جدة
للتواصل جوال : ٠٥٠٥٥٩٣٢٦٣
nbengabi@hotmail.com

لابد من تطوير انظمتنا لتشجيع الاستثمار وتوفير فرص عمل

عبدالمجيد سعيد البطاطي

لقد لاحظت في الاونة الاخيرة ان الجوانب الاستثمارية بالمملكة هي جوانب منفرة اكثر منها محفزة وانها تنقل الاستثمار واستقطابه الى هدف ثانوي رغم انه توجه استراتيجي افتراضيا. الجانب التحفيزي فيه هو ان التجارة مفتوحة بمفهوم الاقتصاد الاسلامي وان الرزق مضمون بامر الرحمن عز وجل كما جاء في قوله عز وجل " رَّبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ الصَّلاَةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُم مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ (٣٧). اما من جانب القوانين المحفزة لتنظيم عملية الاستثمار فهي في الواقع غير محفزة والتقارير التي صدرت مؤخرا تؤكد التراجع المستمر في توفير الفرص الوظيفية وهجرة رؤوس الاموال الى خارج الوطن.

على سبيل المثال زيادة الرسوم على الكفالات او الفيز او لاستقدام العمالة في البلد يعتقد من فرضها انه بذلك يزيد من دخل الدولة في جانب العمليات وهو في الواقع يرفع سعر السلعة الاستهلاكية بقيمة مضاعفة عدة مرات لتلك السلعة لان تواجد العمالة في كل القطاعات يؤدي الى رفع كلفة السلعة في كل انواع السلع. وهو بذلك يضغط على سعر الريال ويقلل من قدرته الشرائية ويرفع نسبة التضخم فيزيد الفقير فقرا والغني غنىً ويضعف الطبقة الوسطى في المجتمع وهي صمام الامان لاستقرار المجتمع. من جانب اخر عملية تنفير الاستثمار ناتجة من عدة اسباب. اولها عدم القدرة على تيسير اجراءات الحصول على الخدمات بطريقة عملية وفيها حرية لصاحب العمل في توفيرها دون خوف الجهات الرسمية من البطالة فتزيد العوائق خوفا من البطالة فيحدث العكس، لانه لن تؤثر على البطالة طالما استطعنا ان نضبط مستويات التعامل معها دون مبالغة او تغيير الاهداف وضاعفنا الجهود لخلق فرص عمل جديده. مثلا لدينا معايير نسبة السعودة المطلوبة في كل قطاع وهو معيار تتم متابعته وتطويره وضبطه بالحوافز اكثر من ضبطه بالعقاب.

مثال اخر وهو مهم جدا وقد لاحظته عند اطلاعي بصفة خاصة بعمل في مشروع استثماري يساعد على توفير فرص وظيفية واستثمار راس مال كبير في الوطن بحدود الستمائة مليون ريال ويؤدي الى توفير واجهة معمارية ممتازة للبلد سياحيا ولخدمة ضيوف الرحمن. اي ان المشروع يجمع مجموعة من الفوائد لازدهار وتطوير منطقة مكة المكرمة. الا انني لاحظت ان لتطبيق المشروع هناك اشتراطات مختلفة بين البلدية وهيئة السياحة وليس للامر علاقة بتشجيع الاستثمار وانما على العكس. فمثلا متطلبات المواقف للفنادق توفير موقف لكل غرفة وهذا لا يطبق بهذه الطريقة في مختلف دول العالم التي بحثت فيها عن انظمتها وذلك لقياسهم للاحتياج بحسب الاستخدام والمعروف ان استخدام الفنادق للمواقف هو محدود جدا قد لا يزيد على ٢٠٪ ماعدا بالنسبة لصالات الاحتفالات والمؤتمرات وله متطلبات مختلفة وهذا لا ينطبق على المشروع الذي اقصده. ومعروف ان هناك امران لاستخدمات مواقف السيارات من قبل الفنادق والشقق الفندقية. اولها ان نزيل الفندق لا يحضر سيارته ولا يستاجر سيارة الا في ما ندر والجانب الاخر ان نسبة الاشغال للفنادق في مدينة جدة لا يتجاوز ٦٧٪ فلماذا تكون هذه المواقف الزامية وهي بلا فائدة للمستثمر. واذا علمنا ان تكلفة سعر المتر للارض هو ١٠٠٠٠ ريال تصبح تكلفة الموقف اكثر من مائة وعشرين الف ريال وهذا غير منطقي لمستثمر الا اذا كان متبرعا وليس مستثمرا. وعند مناقشة جهات الاختصاص كان ردها "ان لدينا انظمة وعلينا تطبيقها" ولا الومهم في ذلك، ولكن الم يئن الاوان لتطوير وتعديل هذه الانظمة حتى تكون واقعية وتخدم توجهات البلد الاستراتيجية؟

فمن يعلق الجرس؟

www.asalbatati.net

اقتراح إلى معالي وزير الصحة

خالد الفالح

هادي الخالدي

معالي وزير الصحة حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد:

لقد خطت مملكتنا الحبيبة بل حققت قفزات نوعية وراقية في استخدام التقنية الحديثة بل ويشكل شعبنا الكريم رقما عاليا قويا في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي واعترافا بقوة معايير استخراج رخصة الممارسة الصحية في المملكة فنأمل بل نريد برنامج حاسوبي تشرف عليه وزارة الصحة يتضمن قاعدة بيانات لكل العاملين بالقطاع الصحي الحكومي والخاص بحيث يستطيع المواطن بإدخال اسم الطبيب أو المرض أو المعالج النفسي أن يتعرف على شهادته ومصدرها وتخصصه وصورته وسريان شهادة ممارسة المهنة لقفل الطريق على الدخلاء على هذه المهنة الشريفة وتسهيلا على المواطنين وتقوية للمجال الصحي من حيث الاعتماد الصحي.

وكلنا أمل أن نرى هذا التطبيق قريبا بإذن الله ففيه تحقيق لمصالح كثيرة غير خافية بإذن الله.

هادي الخالدي
مستشار في الجودة

كشف الحقائق في أمانة جدة

عبدالعزيز حيد الزهراني

عندما تستدير طاولة الادارة فإنها لا تشير إلى الشمال كالبوصلة ولكنها تمر على جميع الاتجاهات الاربعة فمن هنا تجول وتقف من أجل البحث عن الحقيقة.. قيادي في أمانة جدة يكشف الغطاء عن فوهة البركان ويصف بأن الخدمات المقدمة لسكان جدة متدنية و يطلب إنقاذ جدة من خلال ما وصلت اليه في السنوات الماضية من نقص في الخدمات وترد في أعمال الصيانة وذكر منها مستوىً النظافة وارتفاع التلوث البيئي و تحول عمال النظافة إلى متسولين و تأخر في إصدار تصاريح البناء و تراخيص مزاولة الانشطة المختلفة و أعمال صيانة أعمدة الانارة في الشوارع و الطرقات الرئيسية و الميادين العامة و أنتشار الحفر و المستنقعات و سلب حق المشاة في الطرقات وتحول بعضها الي ترابية و غيرها.

لم يقف هنا ذلك القيادي بل كشف الغطاء عن مشاكل داخلية و حقائق تلاحق التصدع في الاجراءات الادارية رؤساء البلديات الفرعية و ما يواجهونه من الوقوف على حافة الاجراءات في أعمالهم تعقدت و تعثرت ، أهملت فتصدعت ، المطالبة و كشف الحقائق من القيادي في نقص الخدمات أحالته للتقاعد!! .

نحن و المجتمع .. حول الطاولة المستديرة نضع الاقلام على حافة الحقيقة و ليس كامل الحقيقة فيما ذكره القيادي من مجمل المخالفات أو نقص في الخدمات ، هل هو واقع ملموس أم أنها تصفية للحسابات ، هنا يبدأ الحديث و النقاش حول ما ذكره القيادي ، علينا بفتح الملفات و كشف الحقائق بعين المجتمع.. ليس من زوايا الرقابة و لا المسألة عن المخالفات ولكن أجد اختصار الطريق فيما يدور بين القيادي و الامانة .

بالأمس القريب قرأت في أحدى الوسائل الاعلامية عن عنوان الامانة تلاحق لمواطن أساء للأمين من داخل حديقة ، علينا أن نسلط الاضواء قليلاً على قصة مواطن الحديقة ، وهو من أحد الشباب الغيورين على جدة الذي أبان في حديثه و هو يصور في أحد الحدائق و يتحدث عن وضع كراسي الحديقة كيف أصبحت رديئة و متهالكة و كان يظهر في المقطع مبنى الامانة خلفه و يظهر للمجتمع عن قصور أداء الامانة في نقص الخدمات و الصيانة لمقتنيات الحديقة.

لو تحدثنا بعين الحقيقة عن مواطن الحديقة في إساءته في مقطع التصوير أو حديثه عن حقيقة و اقعية من تردي للخدمات و الصيانة ، ربما من غيرته و شدة إنفعاله و نقص في ثقافته ولباقة حديثه خانه التعبير في إنتقاء الكلمات و العبارات و الجمل.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا أصبحت الحقيقة مغايرة ؟؟ تلاحقون الكاشف و تتركون المكشوف فأين الامانة ، من وجهة نظري بأن هذا الامر لا يختلف عن كشف حقائق قيادي الامانة كلاهما مكملان للأخر في كشف مضامين الحقيقة

عفواً معالي الأمين .

عليكم بمكافأة القيادي و تكريم مواطن الحديقة من أجل إنسان جدة

فربما غداً يظهر ما هو أكثر.

عمدة مدائن الفهد بجدة